مناهج التصنيف في أصول الحديث ومصطلحه عند المحدثين

أ/ عبد المجيد مباركية
قسم العلوم الإسلامية- جامعة الحاج لخضر - باتنة

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى إبراز مناهج علماء الحديث ونقَّاده؛ من خلال مصنفاتهم في أصول الحديث ومصطلحه. وليس المقصود من هذا البحث حصر هذه المناهج والضوابط؛ بقدر ما أريد أن أبين أن هذه المناهج خاصة بدراية الحديث النبوي وليس بروايته، لأن التصنيف في الحديث رواية كانت بدايته مع جمع الحديث في عهد النبي ﷺ واستمر إلى أن جمع في مصنفات ومسانيد وكتب وجوامع وبطرق معينة. أما الكتابة في بيان مناهج المحدثين في أصول الحديث ومصطلحه ففي حدود علمي لم يُتطرق إليه. لذا حاولت واجتهدت أن أبرز هذه الطرق بمختلف توجهات أصحابها. والله أعلم.

Résumé:
Cet article constitue le fruit d'une étude dans le domaine de sunna, qui vise à mettre en évidence les mécanismes et les procédures de recherche dans les idiomatiques et les techniques d'el-hadith chez les savants des sciences de Sunna.et dans la contre partie je n'ai pas l'intention dans cet article de démontrer les méthodes de collection d'el-hadith. Car cette tache réalisée par d'autres savants qui ont une expérience dans ce domaine, et c'était du temps du prophète Mohamed –que la paix soit sur luit- et dans le premier sujet je n'ai pas trouvé l'un des chercheurs qui a écrit dans ce domaine. Pour cette raison j'ai essayé de donner et d'exprimer ce type de travail.

Enfin, il est évident que tout travail n'est jamais parfait, seulement avec la persévérance et le souci de bien faire on aboutira à parfaire toute œuvre.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

لقد ألف علماء الحديث - قديما وحديثا- مصنفات مفيدة ومتنوعة في أصول الحديث ومصطلحه، وتفننوا في ذلك بين مطول ومختصر ومتوسط.

وكل من هؤلاء له طريقة ومنهج في ذلك، إلا أنهم يشتركون في بيان غوامضه وإيضاح مستغلقه وتقريب مصطلحه، حتى صار ميسرا مقرّبا بين أيدي طلاب العلم والعلماء.

وفي هذا البحث الموسوم بـ «**مناهج التصنيف في أصول الحديث ومصطلحه عند المحدثين**»، أذكر أهم المصنفات في أصول الحديث ومصطلحه من لدن الإمام الشافعي المتوفى سنة (204 هـ) إلى خاتمة الحفاظ الإمام ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (**852هـ**)، وقد استفدت من كلام أهل العلم أن مناهج وطرق أصحاب هذه المصنفات في مصنفاتهم في عمومها تنقسم إلى خمسة أقسام: فمنها ما هو على طريقة بحوث مبكرة جدا اقتصر أصحابها على ما تمس إليه الحاجة في قبول الحديث، ومنها ما هو على طريقة التنويع، ومنها ما هو على طريقة التأصيل، ومنها ما هو على طريقة أبحاث اقتصر أصحابها على استقراء شروط أئمة معينين، ومنها ما هو على طريقة تخريج الفروع من الأصول.

وقد اجتهدت بذكر أمثلة لبعض الطرق الأكثر انتشارا، كما قمت بتقريب هدف كل منهج. وعرضت في ختام هذا البحث لأهم نتائجه. كما ذكرت في نهاية المقال أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إنجازه.

تمهيد: أهم المصنفات في أصول الحديث ومصطلحه بين القرن الثالث والعاشر للهجرة:

لقد اشتهر بين العلماء أن أول من صنف في أصول الحديث ومصطلحه هو الإمام أبو أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة (**260هـ**)، فقد صنف كتابا سماه «**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**»، إلا لم يستوعب[1]، كما قال عنه «الحافظ ابن حجر»، لكن هناك من سبقه إلى ذلك كما هو الشأن في كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي المتوفى سنة (**204 هـ**)، و«مقدمة الجامع الصحيح» للإمام مسلم المتوفى سنة (**262 هـ**)، دون أن ننسى «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، إلى غير ذلك ممَّا كُتب هنا وهنالك وهي كتابات في مناسبات وتضم خليطا من المعارف الحديثية، وإنما ذُكر واشتهر الرامهرمزي دون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غيره من الذين سبقوه في ذلك، لأنه صنف مسائل علوم الحديث ومصطلحه استقلالاً، أي في كتاب مستقل ورغم ذلك فإنه لم يستوعب.

ثم جاء من بعده الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة **(405هـ)**، صاحب كتاب «المستدرك على الصحيحين»، وسمى كتابه «**معرفة علوم الحديث**»، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «لم يهذب ولم يرتب»[2].

ويعتبر الحاكم ـ رحمه الله ـ في مصنفه هذا أول من أسس لإحدى الطرق الخمسة المذكورة في مقدمة هذا البحث التي سلك فيها مسلك التنويع كما سنذكر فيما بعد.

ثم جاء الإمام أبو نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني المتوفى سنة **(430هـ)**، واستدرك على الحاكم ما أودعه في كتابه، وهو ليس كتابا مستقلا، بل تابعا لكتاب الحاكم، ولذلك سماه «**المستخرج على معرفة علوم الحديث**»، قال الحافظ ابن حجر معقبا عليه: «**وأبقى أشياء للمتعقب**»[3].

ثم جاء الإمام الأعظم الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن أحمد بن مهدي المعروف بـ«**الخطيب البغدادي**» المتوفى سنة **(423هـ)**، فصنف كتابا في أصول الرواية سماه «**الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**»، وصنف في آدابها كتابا سماه «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، قال فيه الحافظ ابن حجر: «وقلّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»[4].

وهناك من العلماء على من ألّف في شروط أئمة معينين، وهو لون ومنهج معين من الكتابة في علوم الحديث ومصطلحه، كما هو صنيع محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة **(507هـ)** في رسالته «شروط الأئمة الستة»، وكذلك الحافظ الناقد الإمام محمد بن موسى الحازمي المتوفى سنة (584 هـ) فله رسالة مفيدة سماها «شروط الأئمة الخمسة»، فهؤلاء تعرضوا لذكر شروط الأئمة الستة المعروفين في كتبهم المسماة بالكتب الستة –الأصول-، ولاشك أن الاستفادة من أي كتاب –كما ينبغي- لا تحصل إلا بعد معرفة منهج مؤلفه وغرضه من تأليفه وشرطه فيه. وسمَّى الحازمي رسالته "شروط الأئمة الخمسة"، لأنه لم يدخل تبعا للأقدمين كتاب السنن لابن ماجة القزويني لكثرة الضعاف والمناكير والموضوعات فيما تفرد بإخراجه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا توالى التأليف في أصول الحديث ومصطلحه، حتى جاء الحافظ العلامة أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري الدمشقي المعروف بـ «ابن الصلاح» المتوفى سنة (**643هـ**)، والذي قال الحافظ ابن حجر فيه: «فجمع لمّا ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها وضمّ إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر»[5]. ويعتبر هذا الكتاب حلقة وصل بين المصنفات الأولى في أصول الحديث ومصطلحه وبين المصنفات اللاحقة التي أتت من بعد كتاب ابن الصلاح، وهو من أنفع الكتب في هذا الفن.

ولست هنا بصدد سرد جميع المصنفات في أصول الحديث ومصطلحه لأنها أكثر من أن تحصى، ولكن ذكرت فقط من مهد في طرق التصنيف في مصلح الحديث وأصوله ومن نَحَا نحوهم في ذلك، وهو قصدي من هذا العرض، وإلا فقد توالى التصنيف حتى عهد الحافظ ابن حجر العسقلاني الملقب بخاتمة الحفاظ، وله متن صغير أجمل فيه مسائل هذا العلم وسماه «**نخبة الفكر**»، وقد شرحه في مصنف سماه «**نزهة النظر في شرح نخبة الفكر**».

وبعد سردي لأهم المصنفات في أصول الحديث ومصطلحه، أنتقل إلى بيان طريقة ومنهج هؤلاء المصنفين في مصنفاتهم، باعتبارهم المؤسسين لهذه الطرق والمناهج. ولما كان المتقدمون يصنفون مسائل العلم مقرونة بوسائلها ولا يفصلون المادتين عن بعضهما البعض، فقد استقرأ العلماء[6] مناهجهم في ذلك ووجدوا أنها تدور في أغلب الحالات على خمس طرق، وهي:

1. بحوث مبكرة جدا اقتصر أصحابها على ما تمس إليه الحاجة في قبول الحديث.
2. طريقة التنويع ثم التأصيل.
3. طريقة التأصيل ثم التنويع.
4. أبحاث اقتصر أصحابها على استقراء شروط أئمة معينين.
5. طريقة تخريج الفروع من الأصول.

وفيما يلي عرض لهذه الطرق ومن ألفوا وفقها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوَّلا: بحوث مبكرة جدا اقتصر أصحابها على ما تمس إليه الحاجة في قبول الحديث:

هذه الطريقة اعتمد فيها أصحابها بيان أقسام الرواة ومراتبهم وطبقاتهم، وشروط قبول خبر الواحد من الثقة برواته واتصال السند بينهم، وبعدهم عن النكارة، وتجسدت هذه الطريقة في المصنفات التالية:

- كتاب «الرسالة»، وكتاب «جماع العلم» للإمام الشافعي المتوفى سنة 204 هـ.
- «مقدمة الجامع الصحيح» للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة 262 هـ.
- «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة 327 هـ[7].

فهؤلاء اعتمدوا اعتمادا كبيرا في مصنفاتهم هذه على من سبقوهم من العلماء في هذا الميدان من المؤلفين في العلل والسؤالات والتاريخ ومعرفة الرجال ...الخ.

ثانيا: منهج التصنيف في أصول الحديث ومصطلحه على طريقة التنويع ثم التأصيل:

إن علماء الحديث يتناولون ويسلكون في كتبهم المؤلفة في أصول الحديث ومصطلحه طريقتين في ذلك، فهم ينظرون ويعرضون المصطلحات الحديثية والأحكام والقواعد المتعلقة بها من زاويتين:

- **الزاوية الأولى:** تتمثل في تعرض العلماء للضوابط والأسس والقواعد والمعايير والشروط التي بواسطتها يُقبل الحديث أو يُردّ.
- **الزاوية الثانية:** تتمثل في تعرض العلماء بعد هذه الضوابط والمعايير والأسس إلى شرح معاني المصطلحات الحديثية المتعلقة بهذه الضوابط.

ومن خلال ما سبق نفهم أن كل مبحث أو باب من أبواب علم الحديث ينقسم إلى قسمين، قسم أو جانب متعلق بالقواعد والضوابط، وجانب آخر يتعلق بالجهة الاصطلاحية المتعلقة بهذا الباب.

فعلماء الحديث يستعملون ويتخاطبون فيما بينهم بمصطلحات عن راوي الحديث النبوي وعن الحديث النبوي، فنجدهم يستعملون عبارات يعبرون بها عن مقاصد ومعان معينة، هي عندهم مفهومة تأخذ مسمى «المصطلحات»، رغم أن هذه المصطلحات هي كاملة عندهم، لكن نجدهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعبرون عن هذه المعاني الكبيرة بألفاظٍ رغبة منهم في الاختصار فهم يتحاورون برموز عندهم محل اتفاق، ولكثرة استعمالهم لهذه المصطلحات صار المصطلح من هذه الزاوية كقانون سار فيما بينهم.

فعلماء الحديث في كتبهم يعتنون بهذا وهو إيراد المصطلحات الحديثية، ثم بعد ذلك يؤصلون لها. بمعنى آخر فهم يؤلفون على طريقة التنويع ثم التأصيل.

من هو رائد هذا المنهج؟ ومن هو السابق من الأئمة إلى هذه الطريقة؟ ومن هم العلماء الذين تبنوا هذا المنهج؟

إن أول من ألف في أصول الحديث ومصطلحه على هذه الطريقة هو الإمام الحاكم النيسابوري -رحمه الله - في كتابه الموسوم بـ«**معرفة علوم الحديث**»[8]، فهو السابق إلى هذا المنهج؛ وهو المؤصل والمقعّد لهذه الطريقة، باعتباره ثاني من ألف في علوم الحديث ومصطلحه بعد الإمام الرامهرمزي - رحم الله الجميع-. فهو يذكر في كتابه النوع الذي يريد أن يتكلم عنه ثم يؤصل لهذا النوع، وذلك بالرغم من الاختلاف الذي يصدر عن البعض الآخر من العلماء في تسمية هذه المصطلحات، فيمكن أن تختلف الأسماء لكن المعنى واحد، فهو اختلاف لفظي فقط وليس اختلافا في الحكم والضوابط والتأصيل لهذه المصطلحات، وكما قال العلماء في مثل هذه المصطلحات أنها من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت، ولتوضيح الأمر أكثر سنتناول مثالين من كتاب الحاكم النيسابوري يكفيان إلى حد ما في بيان المراد من طريقته وكذا من نهج وسلك طريقه في ذلك، فقد ذكر الحاكم اثنين وخمسين نوعا من علوم الحديث.

وقد اخترت مثالين متقاربين في المعنى والمفهوم حتى يتبين كيف تناولهما الحاكم النيسابوري رغم تشابه المصطلحين، وكذا معناهما عند علماء الحديث.

المثال الأول: قال الحاكم النيسابوري ـ رحمه الله-: ذكر النوع الرابع والعشرين من علوم الحديث[11].

قال: هذا النوع منه معرفة الغريب من الحديث، وليس هذا العلم ضد الأول فإنه يشتمل على أنواع شتى، لا بد من شرحها في هذا الموضع. قال: فنوع منه غرائب الصحيح: مثال ذلك ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب...الخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ساق الحاكم الإسناد كله، ثم قال بعد هذا الإسناد: رواه البخاري في الجامع الصحيح عن خلاد بن يحيى المكي عن عبد الواحد بن الأيمن، فهذا حديث صحيح وقد تفرد به عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح.

فلما انتهى الحاكم ـ رحمه الله- من سَوْق هذا المثال ساق تحته أمثلة أخرى ليؤصل لهذا النوع من الغريب، وعندما انتهى من الأمثلة تناول النوع الثاني من الغريب حيث قال: والنوع الثاني من غرائب الحديث غرائب الشيوخ...الخ، وقد مثّل لهذا النوع بأمثلة على طريقته في النوع الأول، وعندما انتهى من الأمثلة تناول نوعا آخر كذلك، وقال: النوع الثالث من غرائب الحديث غرائب المتون، وأعطى أمثلة كافية في ذلك.

من خلال هذا المثال يتبين أن الحاكم نهج منهج التنويع ثم التأصيل، فيذكر النوع الرئيس ثم يؤصل له، وإذا استدعى الأمر وكان تحت هذا النوع أنواع فرعية أخرى فهو يسميها كما فعل في نوع الغريب من الحديث، حيث قال: فيه أنواع، وذكرها كما سبق.

ومن خلال هذا المثال يتبين أن الحاكم ـ رحمه الله ـ يذكر في كتابه جانبين:

الجانب الأول: جانب المصطلح.

الجانب الثاني: جانب التأصيل والشروط والقواعد الخاصة بهذا الجانب.

أي أنه يذكر المصطلح، وبعد ذلك يذكر ويتناول شروط وقواعد وضوابط هذا المصطلح، وبذلك يتبين الفرق بين مصطلح الحديث وبين أصول الحديث أو ضوابط الحديث أو قواعد الحديث.

المثال الثاني: قال الحاكم النيسابوري ـ رحمه الله-: ذكر النوع الخامس والعشرين من علم الحديث[12].

قال: هذا النوع منه معرفة الأفراد من الأحاديث، وهو على ثلاثة أنواع، فالنوع الأول منه معرفة سنن رسول الله ﷺ ينفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي، فساق الحاكم - رحمه الله- مثالا على هذا النوع، وقال بعد سوقه لهذا المثال: تفرد به أهل الكوفة من أول الإسناد إلى آخره ولم يشركهم فيه أحد، ثم ساق ستة أمثلة، ويعقب بعد كل مثال ساقه حكمه وقاعدته في ذلك ليؤصل لهذا النوع وهو معرفة الأفراد من الأحاديث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعدما انتهى الحاكم من هذا النوع، ذكر النوع الثاني وقال: والنوع الثاني من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة، وقد ذكر أمثلة على ذلك، ويأتي عقب كل مثال بحكم معين على ذلك النوع.

بعد ذلك ذكر النوع الثالث وقال: فأما النوع الثالث من الأفراد فإنه أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلا، وأحاديث أهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلا، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلا، وهذا نوع يعزّ وجوده وفهمه.

وبعدما انتهى الحاكم من ذكر هذا النوع، انتقل وذكر أمثلة كعادته، حيث يعقب على كل مثال بقاعدة وحكم لهذا المثال.

من خلال المثالين السابقين يتبين أن الحاكم رحمه الله اتبع طريقة التنويع ثم التأصيل في مؤلفه هذا، ولم يسبقه أحد قبله إلى هذه الطريقة، وقد قلده واتبعه في ذلك الإمام العلامة ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري في كتابه «**علوم الحديث**» المشهور بـ«**مقدمة ابن الصلاح**».

فقد ذكر ابن الصلاح ـ رحمه الله- خمسة وستين نوعا[13]، وهو عندما يذكر نوعا معينا يؤصل لهذا النوع، فقد بدأ بالنوع الأول وهو معرفة الصحيح من الحديث وختمه بالنوع الأخير وسماه معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، ولم يتوقف الأمر هنا فإن من جاؤوا بعد ابن الصلاح ساروا على نفس منهجه، كما فعل أبو حفص عمر البلقيني والحافظ السيوطي وغيرهما حتى وصلوا بهذه الأنواع إلى نحو مائة نوع. وتمتاز هذه الطريقة بذكر المصطلح والتأصيل له، إذ تُبين وتُفرق بين المصطلحات ولاسيما بعض المصطلحات التي هي عند العلماء متشابهة بل حتى من لا يفرق بينها في «المعنى»، كما أن عليها بعض المؤاخذات سنراها في نتائج هذا البحث، والله أعلم.

غير أن هناك طريقة أخرى مغايرة نوعا ما لهذه الطريقة وتسمى عند العلماء بطريقة التأصيل ثم التفريع.

ثالثا: منهج التصنيف في أصول الحديث ومصطلحه على طريقة التأصيل ثم التنويع:

أشهر من سلك هذه الطريقة، وجلاها أكثر، الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه «**الكفاية في أصول الرواية**»[14] المتوفى سنة (**465هـ**)، ومن قبله الإمام أبو محمد الرامهرمزي المتوفى سنة (**260هـ**) في كتابه «**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**».

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمؤلفون على هذه الطريقة يؤصلون للقضايا الكلية لهذا العلم والمتعلقة بالعدالة وشرائطها وبيان أصول الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، ثم بعد الانتهاء من عرض هذه الأصول يتناولون التنويع للحديث من غير استيعاب أو استقصاء للأنواع.

لأنه بمعرفة حال الراوي- جرحا وتعديلا- تظهر درجة حديثه هل هو من «نوع الصحيح» أو من «نوع الحسن» أو من «نوع الضعيف»، فصارت هذه الأنواع الثلاثة - من هذه الحيثية- من فروع علم الجرح والتعديل وصار «علم الجرح والتعديل» أصلا لهذه الأنواع.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله-[15]: "وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه وتعمّ فائدته، ويستدل به على فضل المحدثين واجتهادهم في حفظ الدين ونفيهم تحريف الغالين وانتحال المبطلين ببيان الأصول من الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل...الخ".

وقال أيضا[16]: "باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يقبل إلا من ثقة"، وقد سرد أمثلة بسنده كلها تحث على أخذ العلم من الثقة:

مثال1: ساق بسنده إلى عقبة بن نافع القرشي أنه أوصى ولده فقال: «لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة..." الخ.

مثال2: ساق بسنده إلى البزار أنه قال: «إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به"...الخ.

مثال3: ساق بسنده إلى سعيد بن إبراهيم يقول: "لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات".

من خلال سرد هذه الأمثلة، نلاحظ أن الحافظ الخطيب البغدادي عندما قال: "باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يقبل إلا من ثقة"، لم يتكلم ويحدد من هو الثقة، وما هي أوصافه، كما هي عليه طريقة أصحاب التنويع، بل هو يؤصل للحديث الصحيح دون أن يذكره، بل يذكر شروطه وهي أصل للحديث الصحيح، أي مصدر الحديث هو الثقة، وإن كان حاله هكذا فهو الحديث الصحيح، وكأن الحديث الصحيح فرع ونوع يحصل ويظهر بعد التأصيل له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثال4: قال الخطيب البغدادي - رحمه الله-[17]: "ذمّ الروايات عن غير الأثبات"، وساق أمثلة تفيد أن غير الثبت لا تقبل روايته:

المثال الأول: ساق بسنده إلى رسول الله ﷺ: «هلاك أمتي بالعصبية، والقدريّة، والرواية عن غير ثبت».

المثال الثاني: ساق بسنده إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمان قال: «ثلاث من توديع الإسلام: العصبية، والقدرية، والرواية عن غير ثقة».

من خلال سرد هذه الأمثلة تبيّن أن الخطيب البغدادي - رحمه الله- لم يذكر أو يعرّف من هو غير الثبت، وغير الثقة من الرواة، بل تناول عكس ذلك وأصل للحديث الضعيف وأنه من رواية غير الثقات، فأصبح الحديث الضعيف فرعا من الأصل، إذ ذكر أن الراوي الضعيف حديثه من نوع المتروك.

وقد مثلت لهذه الطريقة بمثالين، غير أن جلّ الأبواب التي تناولها هي على نفس المنهج الذي ذكرته، وسأستعرض نتائج بعض الملاحظات على هذه الطريقة في نتائج هذا البحث.

رابعا: التصنيف على طريقة أبحاث اقتصر أصحابها على استقراء شروط أئمة معينين:

حاول عدد من الأئمة الكبار استقراء طريقة بعض العلماء في تصنيفاتهم كما فعل أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في«المدخل إلى الصحيح» بخصوص الصحيحين، فقد قدم الحاكم خدمة عظيمة لهذين الكتابين تتعلق بمنهجهما ومنزلة مؤلفيهما الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وبيان ما بذلاه من جهود عظيمة في تأليف هذين الكتابين، وبيان تحريهما للصحيح والعناية بذلك أشد العناية، وبيان حال من رويا عنهم في المتابعات والشواهد إلى آخر العمل العظيم الذي قام به هذان الإمامان الجليلان في خدمة السنة النبوية المطهرة. وكذلك ما فعله أبو علي الجياني المتوفى سنة 498هـ في كتابه الكبير «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وهو خاص بالرجال والرواة وكذلك كتابه الماتع «التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين» وهو يتناول الرواية والرواة، وكذلك كتاب «التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح» لصاحبه أبي الوليد بن خلف الباجي المتوفى سنة 474 هـ، بالإضافة إلى ذلك كتاب محمد بن موسى الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة»، ومحمد بن الطاهر المقدسي في كتاب «شروط الأئمة الستة» ولكثرة تلقي وتداول هذه الكتب الستة بين علماء الحديث، أصبح البحث وتحرير شروط مؤلفيها ومناهجهم فيها جزءا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاماً من علوم الحديث لذلك عكف بعضهم على التأليف فيها كما هو صنيع الحازمي وابن الطاهر المقدسي. ومن هذه الكتب التي ذكرت سوف أستعرض مثالين وجيزين من كتابا شروط الأئمة:

المثال الأول: قال محمد بن طاهر بن علي المقدسي – رحمه الله-:

"... واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم، لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة مثل حماد بن سلمة وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم[18].

من خلال هذا المثال نلاحظ أن الإمام الحافظ محمد بن طاهر المقدسي يستعرض شروط الشيخين في صحيحيهما، وهو بذلك يقدم منهجا معينا من التأليف على طريقة كشف وبيان طريقة أصحاب الكتب الستة، رغم اعترافه بأنه لم يُنقل عن واحد من الأئمة أنه قال: شرطت أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، كما سنبين ذلك في نتائج هذا البحث.

المثال الثاني: قال محمد بن موسى الحازمي: باب: في إبطال قول من زعم أن من شرط البخاري إخراج الحديث عن عدلين وهلُمَّ جرا إلى أن يتصل الخبر بالنبي ﷺ.

قد تقدم منا القول بأن هذا حكم من لم يمعن الغوص في خبايا «الصحيح» ولو استقرأ مضمون الكتاب حق استقرائه، لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه.

وأما قول الحاكم في القسم الأول: إن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين إلى النبي ﷺ فهذا غير صحيح طردا وعكسا، بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث، وهو أبوحاتم محمد بن حبان البستي[19].

نلاحظ في قول الإمام الحازمي – رحمه الله – أنه بصدد بيان شروط الشيخين وهي نفسها طريقة الإمام المقدسي إلا أنه في رسالته (شروط الأئمة الخمسة) استثنى كتاب ابن ماجة القزويني من الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذه الطريقة والمنهج ردود وتعقبات من العلماء سنراها في نتائج هذا البحث.

خامسا: التصنيف على طريقة تخريج الفروع من الأصول:

هي طريقة ابتكرها شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (**852هـ**) وطبقها عمليا في كتابه «**نخبة الفكر**» وشرحها «**نزهة النظر**»، وقد اهتدى إلى طريقة حديثة قام فيها بتقسيم الحديث النبوي إلى اعتبارات عدّة وهي[20]:

أ- باعتبار وصوله إلينا، قال: فهو متواتر وآحاد.

ب- ثم قسم الآحاد باعتبار الطرق، حيث قال: مشهور وعزيز وغريب.

ج- ثم قسم الآحاد من جهة القوة والضعف، فقال: مقبول ومردود.

د- ثم قسم الحديث المقبول باعتبار توفره على عوامل القبول إلى أربعة أقسام:

1- الحديث الصحيح لذاته.
2- الحديث الصحيح لغيره.
3- الحديث الحسن لذاته.
4- الحديث الحسن لغيره.

هـ- ثم قسّم خبر الآحاد المقبول تقسيما آخر باعتبار العمل به إلى:

1. معمول به.
2. غير معمول به.

و- ثم انتقل وقسم خبر الآحاد المردود باعتبار موجب الرّد إلى قسمين:

1. مردود لسقط في الإسناد، وذلك بأنواعه الظاهرة والخفية.
2. مردود لطعن في الراوي، وتناول فيه العدالة والضبط.

وقسم هذا النوع إلى أقسام ابتداءً من تلبس الراوي بالكذب وانتهاءً بسوء حفظه، ليخرج بذلك اثني عشر نوعا من أنواع الحديث بدأها بالحديث الموضوع وختمها بالحديث الشاذ، وختم ابن حجر هذه التقسيمات بقوله: «انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد»[21].

ي- ثم أتبع ذلك بتقسيمات تتعلق بالسند، وذكر فيها أنواع الحديث، فجاء على ثلاثة أقسام: المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وأتبع تقسيمات أخرى وذكرها كالإسناد العالي والنازل، وكل ذلك مبسوطٌ في كتابه نزهة النظر[22].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم نتائج هذا البحث:

من خلال استعراض هذه الطرق يتبين ما يلي:

أ- فيما يخص الطريقة الأولى: بحوث مبكرة جدا اقتصر أصحابها على ما تمس إليه الحاجة في قبول الحديث.

كلٌّ من ألّف في مختلف العلوم في بدايتها لم يستوعب، ومن هذه العلوم «علم الحديث»، فكان علماء الحديث يتكلمون عن الرواة وعن مختلف الأحاديث دون أن يستقر لديهم اصطلاح يتفقون عليه، بل لكل إمام عبارات وألفاظ خاصة به، فنجد المصطلح الحديثي الواحد يوضحه كل عالم بعباراته الخاصة، وقد يتفق مع غيره وقد يختلف. وقد تولّد عن هذا الوضع الصعب غموض زاد من حدة الاختلاف بين العلماء وعدم ظهور منهج معين متحد دقيق بين الأئمة، وأمام هذا الوضع سعى المحدثون لتوحيد المصطلح وجعله عبارة عن قواعد عامة بين أصحابه.

قال الذهبي المتوفى سنة 748هـ - رحمه الله- «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح ومابين ذلك من العبارات المختلفة. ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة»[23].

قال ابن رجب المتوفى سنة 795 هـ - رحمه الله- «ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس لذلك ضابط يضبطه»[24].

ب - فيما يخص الطريقة الثانية: طريقة التنويع ثم التأصيل

أصحاب الطريقة الأولى اشتدت عنايتهم بتحرير الأصول الكليّة[25]، فقد حاول الحاكم استقراء هذه الأصول فجعلها في اثنين وخمسين نوعا، لكن هناك بعض المسائل مدرجة ضمن هذه المسائل وهي تحتاج إلى بسط وعرض خاص، مما جعل ابن الصلاح يوصلها إلى خمسة وستين نوعا، حتى إنه قال: «وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل إلى التنويع إلى ما يُحصى، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها[26]...الخ.

ولقد عقب ابن كثير المتوفى سنة **(774هـ)** على كلام ابن الصلاح بقوله: «وفي هذا كله نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر، إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكره»[27].

ومهما كان تعقب العلماء على بعضهم البعض، فإن تقسيماتهم وتفاوتهم في عرض أنواع علوم الحديث متكامل وغير متعارض، وذلك بحسب الزمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحاجة التي تدعو إلى ذلك، وإلا فالإمام البلقيني والحافظ السيوطي وغيرهما أوصلوا هذه الأنواع إلى نحو مائة نوع وهما من المتأخرين.

ج- فيما يخص الطريقة الثالثة: طريقة التأصيل ثم التنويع

أصحاب الطريقة الثانية لفت انتباههم التفريع، فحرروا الفوارق الخفية الدقيقة بين كل نوع وآخر. فمثلا: ذكروا الفروق الدقيقة بين «المرسل» و«المنقطع» و«المعضل» و«المعلق» و«المدلس» و«المرسل الخفي»، مع أنها كلها تندرج تحت باب واحد، وهو باب (السقط من الإسناد)[28].

وهذه الطريقة تعتمد على التحليل، ولا غرو في ذلك، لأن الخطيب البغدادي أحد المؤسسين لهذه الطريقة حيث جمع بين الحديث والأصول، ويظهر ذلك أكثر عندما قال أن مبحث المتواتر ليس من مباحث المحدثين وإنما هو من مباحث الأصوليين، وتعقبه الحافظ ابن الصلاح بأن الخطيب تأثر ببضاعة الأصوليين ومصطلحاتهم[29].

د- فيما يخص الطريقة الرابعة: التصنيف على طريقة أبحاث اقتصر أصحابها على استقراء شروط أئمة معينين:

إن الصعوبة التي اعترضت هؤلاء العلماء الذين ألفوا في شروط الأئمة، أن اجتهادهم هذا ذهب بهم كل مذهب حتى توصلوا من خلال تحليلاتهم إلى آراء لم تسلم من الاستدراكات والتعقيبات، والسبب في ذلك أنه لم ينقل عن أحد من هؤلاء الأئمة تنصيص على شرط خاص في كتابه، ولاسيما الشيخين، مما فتح باب التعقيبات أكثر على أصحاب هذه الطريقة.

قال الإمام محمد بن طاهر المقدسي –رحمه الله-: "إن بعض أهل الصنعة سألني ببغداد عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة في كتابه، فأجبته بجواب أنا أذكره هاهنا بعينه ورمته.

قلت: اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم"[30].

هـ- فيما يخص الطريقة الخامسة: طريقة تخريج الفروع من الأصول

وهي طريقة ابتكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهي طريقة تسلسلية منهجية تقرّب المصطلح وأصوله وتبينه، وتكوّن هذه الطريقة فكرة مرتبة بالبحث والمتابعة، وقد تبناها كل من أتى بعد الحافظ ابن حجر، فقد كتبوا على طريقته، ولاسيما المعاصرين في زماننا هذا، فلا يخلو كتاب أو رسالة إلا وكتب فيها على نهج ورسم الحافظ ابن حجر العسقلاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

إن المحدثين كتبوا في أصول الحديث ومصطلحه وكانوا لبعضهم البعض في مناهجهم هذه سندا لسند، إذ كان الواحد منهم يكمل ما توقف فيه الذي سبقه، ويتجلى ذلك من خلال طبيعة كل منهج ومعالم كل طريقة، وهذا هو شأن تطور المناهج والبحوث، رغم ذلك تبقى طرق كثيرة تحتاج إلى نوع من البحث والعناية الخاصة؛ لاسيما بعض المناهج التي لم تبرز وتظهر للعيان، وقد كانت هذه الطرق بمثابة الميزان والحفظ للسنة النبوية، وكل حديث أو أثر إلا ويكون له حكمه بحسب ما ورد في هذه الطرق من ضوابط وتحديدات، وكل من النقاد والمحدثين يحكم بحسب ما توصل إليه اجتهاده؛ وكذا إلمامه بالسنة النبوية رواية ودراية.

هوامش البحث:

1– النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، بقلم: علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، صفر 1419هـ، 1998م، ط4، ص: (47).

2 – المصدر نفسه، ص: (47).

3 – المصدر نفسه ، ص: (47).

4 – المصدر نفسه، ص: (48).

5 – المصدر نفسه، ص: (51).

6 – الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح، عبد الكريم إسماعيل صبّاح، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، 1419هـ-1998م، ط1، ص: (24).

7- المصدر نفسه، ص: (23-24).

8 – تقريب علم الحديث، منهج دراسة يجمع بين أصالة القديم وجدّة الحديث، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الكوثر، القاهرة، 2009م، ط1، ص: (18).

9 – معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، تحقيق، الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1397هـ-1977م، ط2، ص: (5).

10 – المصدر نفسه، ص: (256).

11 – المصدر نفسه، ص: (94).

12 – المصدر نفسه، ص: (96).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13 - مقدمة ابن الصلاح: علوم الحديث، ابن الصلاح، اعتناء وتحقيق إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 1425هـ -2004م، ط1، ص: (15) وصفحة: (245).
14 – تقريب علم الحديث، مرجع سابق، ص: (17).
15 - الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى، ميت غمر، جمهورية مصر العربية، 1423هـ-2003م، ط1، ص: (56).
16 – المصدر نفسه، ص: (130).
17 – المصدر نفسه، ص: (133).
18 – ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبوغدة، شركة البشائر الإسلامية، بيروت، 1426هـ -2005م، ط2، ص:.86
19 – المرجع نفسه، ص: .133،129
20 – ينظر نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، الحافظ ابن حجر، تعليق كمال الدين الأدهي، شركة الشهاب، الجزائر، بدون طبعة من ص:3 إلى ص:.98
21– المصدر نفسه، ص: (55).
22 – المصدر نفسه، ص: (56 إلى 98).
23 – نقلا من مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين، مناقشات وردود، أ.د/ محمد بن عمر سالم بازمول، ط1، دار الآثار للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007 م، ص:7.
24 – شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط4، مكتبة الرشد، ناشرون، المملكة العربية السعودية، 1426 هـ - 2000م، 2/.582
25 – تقريب علم الحديث، مصدر سابق، ص: (18).
26– مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ص: (13).
27 – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، شرح أحمد محمد شاكر، تعليق الشيخ الألباني، حققه علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض (1417هـ- 1996م)، ط1، ص: (91).
28 – تقريب علم الحديث، مصدر سابق، ص: (18، 19).
29 – مقدمة ابن الصلاح، مصدر سابق، ص: (157).
30 - ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، مرجع سابق ص:85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com